عنهما في حال توسيع الائتلاف الحكومي. كذلك احتفظ موشي شاحال بمنصب وزير الشرطة للغاية ذاتها (دافار، ١٣/٧/١٩٩٢).

وبعد منح الكنيست الثالث عشر ثقته للحكومة الجديدة بأغلبية ٦٧ عضو كنيست ومعارضة ٥٣ عضو، إعتلى رئيس الحكومة الجديد، اسحق رابين، منصة الكنيست، وأقسم اليمين كرئيس للحكومة ووزير للدفاع. ومن ثمّ القى خطابه السياسي الاول في حضور الكنيست الذي أوضح فيه سياسة وأهداف حكومته على الصعيد الخارجي والداخلي، حيث قال: «كخطوة أولى، ومن أجل اثبات نوايانا ورغبتنا الحسنة، أدعو الوفد الاردني ـ الفلسطيني لاجراء مشاورات غير رسمية، عندنا في القدس، لكي يسمع، ويستمع، ولخلق أجواء مناسبة للتعاون الجيد» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٧/١٩٩٢).

ومن ثمّ أكد رابين، ان الحكومة الجديدة تختلف عن الحكومة السابقة في ثلاثة مجالات هي: مسيرة السلام، والاولويات القومية، ونظام الحكم. ولاحظ، ان حكومته ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على الامن القومي للدولة والأمن الشخصي للمواطن، ومن أجل ارساء السلام والحيلولة دون نشوب حرب، والقضاء على البطالة، واستئناف الهجرة واستيعابها. وأضاف، ان الحكومة ستقترح على الدول العربية والفلسطينيين مواصلة مباحثات السلام وفقاً لصيغة مؤتمر مدريد، وكخطوة أولى على طريق الحل الدائم «سنبحث تطبيق الحكم الذاتي في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة وليس في نيّتنا اهدار وقت ثمين، وانما التعجيل بالمحادثات للتخفيف من حدّة العداء بين الفلسطينيين واسرائيل» (**هآرتس**، ١٤/٧/١٩٩٢). ومن خلال دعوة زعماء العالم العربي للسير على خطى مصر للقيام بالخطوة التي تجلب السلام، قال رابين، «من الآن فصاعداً لن نستخدم مصطلح مسيرة السلام، بل مصطلح صنع السلام» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٧/١٩٩٢).

وفي سياق التعليق على سياسة حكومة رابين، قال مئير فلنر: «من أجل تقويم سياسة الحكومة الجديدة، ينبغي ايضاح ما يفرق بينها وبين حكومة الليكود الصقرية ـ اليمينية، وما هو مشترك بينهما؛ اذ ان «احد مواقف حكومة حزب العمل التي يميّزها عن حكومة الليكود، هو موضوع التسوية المرحلية، حيث يصفها رابين بـ ' سلطة ذاتية ـ حكم ذاتي ' ، بينما يتحدث الليكود عن ' الحكم الذاتي البلدي ' ، أي حكم ذاتي يعنى بمجارير مياه الصرف الصحي. وقد أعلن رابين معارضته لمصطلح ' الحكم الذاتي البلدي ' »، وقال انه يقصد ' سلطة ذاتية ـ حكم ذاتي ' ، واستطرد قائلاً: ' حكم ذاتي، باستثناء شؤون الامن والخارجية والمستوطنين ' » (**عراخيم**، العدد ٣ ـ ٤، آب ـ اغسطس ١٩٩٢).

ولاحظ مئير «ان حكومة رابين، التي تعارض، من حيث المبدأ، حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني واقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل، ستعمل على ان لا يكون للحكم الذاتي أية علاقة بالتسوية الدائمة للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. هذه المواقف يحتمل ان تعقّد المفاوضات حول التسوية المرحلية» (**المصدر نفسه**).

ورأى، ان هضبة الجولان «ليست جزءاً من أرض ـ اسرائيل الكاملة». وعلى الرغم من هذا، فان رابين يصرّ على انه في اطار التسوية السلمية مع سوريا، لن تتخلى اسرائيل عن هضبة الجولان. وبعد الانتخابات، وكرئيس حكومة، أعلن رابين، مجدداً، انه حتى في إطار تسوية سلمية «لن توافق اسرائيل في التنازل عن هضبة الجولان. لكنه أضاف، ان هذا لا يعني ان اسرائيل ستتمسك بكل سنتمتر في الهضبة» (عراخيم، **مصدر سبق ذكره**).

لا شك ان انتقال السلطة من الليكود الى العمل، ومن ثمّ تشكيل الحكومة الجديدة، بتركيبتها الحالية، وخطوطها الاساسية، أثارت قدراً من الآمال في العالم بشأن احتمالات تحريك مسيرة السلام والخروج بها من دائرة الجمود، بهدف الوصول، في نهاية المطاف، الى تسوية عادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وفي مقدمه القضية الفلسطينية.

وفي إطار هذه الآمال، بادر الرئيس الاميركي، جورج بوش، بالاتصال هاتفياً برئيس الحكومة الاسرائيلية، وأكد له انه سيلتقي به في واشنطن، طالباً اليه التنسيق معه في الخطوات المقبلة بشأن مسيرة السلام. وعقب محادثته مع بوش، إتصل رابين بوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر،